مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الصحية المجلد (37) العدد (5) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Health Sciences Series Vol. (37) No. (5) 2015

صعوبات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في جامعة تشرين من وجهة نظر أعضاء الهيئة التعليمية (دراسة حالة)

الدكتور علاء محمود طويل*

(تاريخ الإيداع 27 / 5 / 2015. قُبِل للنشر في 30 / 9 /2015)

□ ملخّص □

يعتبر تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي أمراً مهماً في مسيرة التعليم العالي، لما له دور في تحقيق الجودة والتميز والوصول إلى المستويات العالمية من خلال وضع معايير عامة لتقييم فعالية التعليم الجامعي. لذلك هدف البحث إلى التعرف على الصعوبات التي تعيق تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي (المعتمدة من قبل مجلس اتحاد الجامعات العربية، والتي وزعت على عدة محاور هي: رؤية ورسالة وأهداف المؤسسة، والقيادة والتنظيم الإداري، والموارد، وشؤون الطلاب، والخدمات الطلابية، وخدمة المجتمع، وأعضاء الهيئة التدريسية، والبرامج الأكاديمية، وطرائق التدريس ومصادر التعلم، والكتاب الجامعي، والبحث العلمي، والتقويم، والأخلاقيات الجامعية) في التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التعليمية في جامعة تشرين. واشتملت عينة البحث على (431) عضو هيئة تعليمية من مختلف كليات والمعاهد العليا في جامعة تشرين. ولتحقق هدف البحث صممت استبانة احتوت على (59) فقرة موزعة على (7) محاور هي (أعضاء الهيئة التدريسية، والبرامج الأكاديمية، وطرائق التدريس ومصادر التعلم، والكتاب الجامعي، والبحث العلمي، والتقويم، والأخلاقيات الجامعية). وقد أظهرت النتائج أن أهم الصعوبات على مستوى **محور أعضاء الهيئة التدريسية** كانت: غياب البرامج التدريبية لتطوير مهارات أعضاء الهيئة التدريسية، وغياب المكافآت التشجيعية للمبدعين في مجال التدريس والبحث العلمي المتميز؛ **محور البرامج الأكاديمية :** عدم توفر الكتيبات والأدلة اللازمة التي تعرض بوضوح اللوائح التي تحكم البرامج التعليمية وإجراءات القبول والانسحاب، وغياب استيضاح مدى ملائمة البرامج لاحتياجات المجتمع وسوق العمل ومتطلبات التنمية المعرفية؛ **محور طرائق التدريس ومصادر التعلم : :** غياب التدريب المناسب لتنمية وتطوير مهارات وقدرات أعضاء هيئة التدريس على استخدام طرائق التدريس ومصادر التعلم، وغياب الأبحاث التقويمية عن الطرائق المستخدمة في تدريس الطلبة؛ **محور الكتاب الجامعي :** غياب التصميم الجيد للكتاب الجامعي من حيث الشكل، الطباعة، الورق، الرسوم والأشكال وغيرها، وكذلك عدم تأكد المؤسسة من صحة ودقة وحداثة محتوى الكتاب الجامعي؛ **محور البحث العلمي :** عدم توفير الفرص لمساهمة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل العلمية. وعدم توفر بيئة داعمة للبحث والنشر والتطوير؛ **محور التقويم:** غياب الآلية لتقويم الخريجين ومدى نجاحهم في مجالات العمل بعد التخرج، وعدم اعتماد المؤسسة على الدراسات التقويمية لتحديد وتحليل المشكلات التي تعوق تنفيذ البرنامج واقتراح الحلول؛ **محور الأخلاقيات الجامعية:** غياب نظاما يكفل تكافؤ الفرص والعدالة في التعيين أو الاختبار أو المنح أو الحوافز، غياب الشفافية في التعاملات الإدارية والمالية في المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الاعتماد الأكاديمي، معايير الاعتماد الأكاديمي، عضو الهيئة التعليمية.

* **مدرّس – قسم الإدارة في التمريض – مركز ضمان الجودة – كلية التمريض –جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الصحية المجلد (37) العدد (5) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Health Sciences Series Vol. (37) No. (5) 2015

Difficulties of Applying Academic Accreditation Standards at Tishreen University from the Teaching Staff Members' View Point(Case Study)

Dr. Alaa' M. Taweel*

(Received 27 / 5 / 2015. Accepted 30 / 9 / 2015)

□ ABSTRACT □

The Application of Academic Accreditation Standards is very important in the context of higher education, for its role in achieving quality and outstanding to reach the international levels through setting general standards to evaluate university education efficiency. Therefore, the research aimed to identify the difficulties that hinder the application of academic accreditation standards (adopted by Arab Universities Union Board, which consist of several axels: vision-mission and goals of the institution, leadership and managerial organization, resource, students affairs, students services, community services, teaching staff, academic programs, teaching methods and learning resources, study books, scientific research, evaluation and university morals) at higher education from the teaching staff members' view point at Tishreen University. The research sample included (431) teaching staff members from different faculties and higher institutes at Tishreen University. For this research goal, a questionnaire was set down to include (59) items distributed on (7) axles: teaching staff members, academic programs, teaching methods and learning sources, university books, academic research, evaluation and university morals. The results showed serious difficulties on the level of teaching staff members axle: lack of training programs to develop teaching staff members skills, as well as, the lack of encouraging awards for creators in the domain of distinguished academic research. Also, for academic programs axle: lack of necessary guide notebooks that show clearly regulations which control teaching programs, admission procedures and leakage , in addition to the ambiguity of program convenience to the needs of the community, labor market and knowledge raising. Meanwhile, for teaching methods and learning sources axle: no suitable training to raise and develop skills and capabilities of teaching staff members to use teaching methods and learning sources and the lack of evaluative researches concerning the methods used in teaching students Moreover, for the university books axle: no good designs for the university books , in terms of form, printing, quality of paper, figures and drawings, as the institute is not aware of the accuracy, modernity and right of the books. And for academic research: no opportunities for teaching staff members for contribution to academic conferences, forums and workshops, as well as, there is no supporting environment for development, publishing and research. Besides, for evaluation axle: no mechanism to evaluate the alumni and their success in the labor market after graduation, as the institute does not depend on evaluation studies to identify and analyze problems that hinder program activation and suggesting solutions. Finally, for the university ethics: no system to maintain equity and justice at employments, tests, grants or incentives, in addition to the absence of transparency at financial and paper work procedures at the institute.

Key words: academic accreditation, academic accreditation standards, teaching staff

***Assistant Professor, Nursing Administration Department - Quality Assurance Center- Nursing Faculty- Tishreen University- Lattakia- Syria.**

مقدمة:

يعتبر موضوع الجودة في التعليم العالي من أهم المواضيع التي أولتها الدول المتقدمة منذ فترة أهمية خاصة واستثمرت فيه حتى أصبحت الجودة مؤشراً وعنصراً مهماً في التقدم والتطور والبحث والمنافسة [1،2]. فقد حددت اليونيسكو في مبادرتها عام 2000 "التعليم للجميع" عدة أهداف وكان الهدف الأهم هو: تحسين كافة جوانب التعليم للوصول إلى وضع يستطيع الجميع أن يكونوا قادرين على التميز وتحقيق جميع الطلبة نتائج معترف بها ويمكن قياسها ولا سيما القدرات المعرفية والذهنية والمهارية والحياتية الأساسية ولمدى الحياة [3]. هذا يعني أن التعليم والتعلم يجب أن يزود المتعلمين بالمعرفة والأدوات والمقدرة على استخدام هذه المعارف والمهارات المكتسبة بكل ثقة وكذلك تطوير السلوك الذي يعتمد فيه على الأخلاق والمثل والقيم الايجابية والاحترام والتعامل الجيد والقدرة على التواصل مع الآخرين[4]. وقد صُمم نظام ضمان الجودة والاعتماد لدعم التحسين المستمر للجودة وللاعتراف العالمي بالبرامج والمؤسسات التعليمية التي تستوفي معايير الجودة المطلوبة، والهدف هو ضمان توفر المعايير العالمية الجيدة في كل مؤسسات التعليم [5]. و عليه، فإن تطبيق المعايير يفتح آفاقاً جديدة أمام الخريجين للالتحاق بسوق العمل داخل المجتمع وخارجه، لذلك يجب على المؤسسات التعليمية أن تلتزم بالمعايير القياسية وأن تخضع نفسها لنظام التقييم الذاتي لما تحقق من أهداف من فترة لأخرى وأن تحاول التعرف على نقاط الضعف والقوة وإعداد الخطط المناسبة للعلاج وتدعيم الايجابيات التي تحققت خلال العام الدراسي[6].

إن بناء المجتمع الحديث يتطلب الاهتمام بالبناء المعرفي للمجتمع والذي يعد التعليم أهم ركائزه الأساسية، لذا لا بد أن يواكب ذلك تنمية بيئية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات للارتقاء بالتعليم، في ظل مجتمع معرفي قادر على توظيف العلوم والمعارف والتكنولوجيا الحديثة لخدمة التنمية الشاملة وقضاياها على التطوير المستمر لأدوات قياس أداء الطالب وجودة أداء المنظومة التعليمية كاملة ومن خلال نظام الاعتماد الأكاديمي [7]. فالاعتماد الأكاديمي عملية تقييم تخضع لها المؤسسة أو أحد برامجها بمبادرة طوعية منها من قبل إحدى هيئات الاعتماد استناداً إلى معايير محددة ثم تقرر نتيجتها: إن تلك المؤسسة أو ذلك البرنامج قد استوفى الحد الأدنى من المعايير فيصبح بالتالي معتمداً لفترة زمنية محددة. فهو بذلك يؤهل البرامج لإعداد خريجين متقنين لمهنتهم، وقادرين على المنافسة في سوق العمل. إلا أن السؤال الأساسي يكمن في مدى إمكانية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مختلف كليات ومعاهد جامعة تشرين، وما هي أهم الصعوبات التي يمكن أن تواجه عملية التطبيق، وذلك لمساعدة هذه الكليات والمعاهد على تجاوزها وتحقيق معايير الاعتماد الاكاديمي.

مشكلة البحث:

وقد شهدت مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية بشكل عام وجامعة تشرين بشكل خاص توسعاً كمياً وتزايداً في أعداد الطلبة من خريجي الثانوية العامة أو الوافدين من الجامعات الأخرى (البعث، الفرات، حلب)، وكذلك تصاعد درجة الوعي والانفتاح على مظاهر العولمة، مما دفعت هذه الظاهرة بتوجه إدارة الجامعة للالتفات نحو ضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي ووضع معايير معتمدة لتطبيق الجودة المطلوبة؛ بالرغم من التطور الملحوظ الذي شهدته المؤسسات التعليمية ومنها جامعة تشرين، وتوجه الإدارات نحو الاعتماد الأكاديمي، إلا أنه لم يتم حتى الآن إجراء دراسة حول إمكانية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وما هي الصعوبات التي تواجه التطبيق.

أسئلة البحث:

السؤال الأساس الذي يطرح نفسه: ما هي الصعوبات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد الاكاديمي في جامعة تشرين؟ ومنه يتفرع الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الصعوبات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على مستوى أعضاء الهيئة التدريسية؟
- ما هي الصعوبات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على مستوى البرامج الاكاديمية؟
- ما هي الصعوبات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على مستوى طرائق التدريس ومصادر التعلم؟
- ما هي الصعوبات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على مستوى الكتاب الجامعي؟
- ما هي الصعوبات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على مستوى البحث العلمي؟
- ما هي الصعوبات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على مستوى التقويم؟
- ما هي الصعوبات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على مستوى الاخلاقيات الجامعية؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأساسية: لا توجد صعوبات تحول دون تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في كليات الجامعة تشرين ومعاهدها العليا. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: عدم وجود صعوبات تحول دون تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على مستوى أعضاء الهيئة التدريسية.
- الفرضية الفرعية الثانية: عدم وجود صعوبات تحول دون تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على مستوى البرامج الأكاديمية.
- الفرضية الفرعية الثالثة: عدم وجود صعوبات تحول دون تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على مستوى طرائق التدريس ومصادر التعلم.
- الفرضية الفرعية الرابعة: عدم وجود صعوبات تحول دون تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على مستوى الكتاب الجامعي.
- الفرضية الفرعية الخامسة: عدم وجود صعوبات تحول دون تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على مستوى البحث العلمي.
- الفرضية الفرعية السادسة: عدم وجود صعوبات تحول دون تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على مستوى التقويم.
- الفرضية الفرعية السابعة: عدم وجود صعوبات تحول دون تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على مستوى الأخلاقيات الجامعية.

أهمية البحث وأهدافه :

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

❖ **المستوى النظري:**

1 قد يسهم البحث الحالي في نشر ثقافة الاعتماد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة تشرين.

2 يعتبر البحث الحالي من البحوث الحديثة التي تُجرى للتعرف على صعوبات تحقيق الاعتماد الأكاديمي في كليات جامعة تشرين ومعهدها العليا.

❖ **المستوى التطبيقي:**

1 إن معرفة مفهوم الاعتماد الأكاديمي سيساهم في تحديد مدى تحقيق المؤسسات التعليمية بالجامعة لأهدافها وتحديد جوانب القوة لتعزيزها، وجوانب القصور للعمل على التغلب عليها.

2 إن تحديد الصعوبات التي تعوق تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في جامعة تشرين سيساهم في التشخيص العلمي لجوانب النقص في الجامعة وبالتالي وضع الحلول المناسبة لاستكمال تلك الجوانب.

3 يعتبر الوقوف على مدى تطبيق جامعة تشرين لمعايير الاعتماد الأكاديمي مهماً من النواحي العملية لأنه سينعكس إيجابياً على مخرجات الجامعة من برامج وأنشطة وخريجين.

ويهدف البحث إلى:

❖ تحديد الصعوبات التي تحول دون تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في جامعة تشرين المحددة وفق مجلس اتحاد الجامعات العربية.

ولتحقيق هدف الدراسة يجب تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تحديد الصعوبات التي تحول دون تطبيق معايير الأكاديمي على مستوى أعضاء الهيئة التدريسية.
- تحديد الصعوبات التي تحول دون تطبيق معايير الأكاديمي على مستوى البرامج الاكاديمية.
- تحديد الصعوبات التي تحول دون تطبيق معايير الأكاديمي على مستوى طرائق التدريس ومصادر التعلم.
- تحديد الصعوبات التي تحول دون تطبيق معايير الأكاديمي على مستوى الكتاب الجامعي.
- تحديد الصعوبات التي تحول دون تطبيق معايير الأكاديمي على مستوى البحث العلمي.
- تحديد الصعوبات التي تحول دون تطبيق معايير الأكاديمي على مستوى التقويم.
- تحديد الصعوبات التي تحول دون تطبيق معايير الأكاديمي على مستوى الاخلاقيات الجامعية.

مصطلحات البحث:

يمكن تعريف مصطلحات البحث كالآتي:

❖ **المعيار Standard:** بيان بالمستوى المتوقع الذي وضعته هيئة مسؤولة أو معترف بها بشأن درجة أو هدف معين يراد الوصول إليه ويحقق قدراً منشوداً من الجودة أو التميز.[8]

❖ **الاعتماد الأكاديمي Accreditation:** نشاط مؤسسي علمي موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوى مؤسسات التعليم والبرامج الدراسية وهو أداة فعالة ومؤثرة لضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستمرارية تطورها.[8]

❖ **معايير الاعتماد الأكاديمي Accreditation Standards (تعريف إجرائي):** قائمة المعايير المعتمدة من قِبل مجلس اتحاد الجامعات العربية على مستوى المحاور التالية (أعضاء الهيئة التدريسية، البرامج الأكاديمية، طرائق التدريس ومصادر التعلم، الكتاب الجامعي، البحث العلمي، التقويم، الأخلاقيات الجامعية).

❖ **التعليم العالي Higher Education:** مرحلة التعليم ما بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وهي المرحلة التعليمية الجامعية (كلية،أو معهد عالي)

❖ **الهيئة التعليمية Faculty Staff:** مجموع أعضاء الهيئة التدريسية والهيئة الفنية والمعيدين في كليات ومعاهد جامعة تشرين.

الأسس النظرية والدراسات السابقة للبحث:

❖ هدفت دراسة **استيريان (1992)** إلى تحديد الأهداف التي تُبنى عليها عملية الاعتماد من خلال عرضه لأنظمة الاعتماد العالمية في عدد من الدول. وكان من ابرز النتائج أن هناك أهدافاً تُبنى على أساسها عملية الاعتماد وهي: قدرة مؤسسات التعليم العالي على التعليم الذاتي، وتحديد إذا ما كانت مؤسسات التعليم العالي تمتلك الموارد اللازمة لممارسة أنشطتها الحالية والمستقبلية، والتقييم الواقعي لكفاءة المتخصصين القائمين بعملية الاعتماد.[9]

❖ وكذلك هدفت دراسة **صائغ (2007)** إلى تسليط الضوء على بعض قضايا الجودة والاعتماد الأكاديمي ذات الصلة بالمشهد الأكاديمي العربي. وكان من ابرز النتائج وجود المعوقات بشكل بارز على مستوى الإمكانات المادية والمالية التي تساعد الهيئة على انجاز دورها، ومستوى نشر ثقافة التقويم والرقابة والمسائلة وتبني مفهوم التقويم الذاتي وتطبيقه على جميع مؤسسات التعليم العالي، وعلى مستوى مساندة الهيئة بالكوادر البشرية والكفاءات المتميزة للعمل على تحقيق أهدافها وفق ما هو مخطط.[10]

❖ أما دراسة **البكري (2010)** فقد هدفت إلى إلقاء ضوء على مشكلات التعليم الناجمة عن تدني مستوى مخرجات التعليم وآثارها السلبية على البطالة وعلى المجتمع، ورصد التطورات التعليمية والمعايير الدولية للاعتماد وتحليلها بمنهجية علمية. وكان من أهم توصياتها: ضرورة إيجاد قواعد بيانات لمعايير الاعتماد والجودة وتحديثها مع التركيز على التقنيات التعليمية الحديثة وذلك من خلال القطاعين العام والأهلي.[11]

❖ في دراسة **الهيم (2010)** التي هدفت إلى إلقاء الضوء على الفكر التربوي لمفهوم الجودة والاعتماد وأبعاد كل منهما من خلال عرض وتحليل للاتجاهات العالمية السائدة فيما يرتبط بمؤسسات التعليم العال العالمية والعربية. فقد أبرزت أهم النتائج: تجديد آليات من شأنها تجويد مؤسسات التعليم العالي وضمان اعتمادها إجرائيا ومنها: نشر ثقافة الجودة والاعتماد على المستوى المؤسسي الأكاديمي والمجتمعي، والقيام بدراسات مسحية استطلاعية للتعرف على المشكلات التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي قبل البدء في إجراء وممارسة الاعتماد.[12]

❖ أما دراسة **حكمي (2012)** فقد هدفت إلى التعرف على المعوقات التنظيمية والتعليمية والبشرية لتحقيق الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية بجامعة الملك خالد وسبل التغلب عليها، وتقويم الأساليب المساعدة للتغلب على المعوقات من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية. وقد أظهرت الدراسة النتيجة التالية: إن درجة الموافقة على المعوقات بشكل عام كانت موافق وبمتوسط حسابي تقديره 3.76. أما ترتيب المعوقات التي تعيق تحقيق الاعتماد الأكاديمي فكان كالتالي: المعوقات التعليمية في المرتبة الأولى ثم يليها المعوقات التنظيمية وأخيراً المعوقات البشرية.[13]

❖ وقد هدفت دراسة **برزنجي (2013)** إلى وضع قائمة بمعايير برامج إعداد الطالب/المعلم بقسم التربية الفنية بجامعة طيبة في ضوء بعض معايير الاعتماد الأكاديمي، وتحديد واقع برامج إعداد الطالب/ المعلم، والتعرف على مدى توافر معايير الاعتماد الأكاديمي في المقررات الدراسية لبرنامج إعداد الطالب/ المعلم، مع وضع تصور مقترح لتطوير برامج إعداد الطالب/ المعلم بقسم التربية الفنية بجامعة طيبة في ضوء بعض معايير الاعتماد الأكاديمي. وقد توصلت إلى النتيجة التالية: المقررات في مجملها لا تحتوي على عدد كبير من معايير الاعتماد الأكاديمي من حيث الأهداف والمحتوى والوسائل التعليمية والأنشطة التعليمية والتقويم.[14]

طرائق البحث ومواده:

العينة:

يتكون مجتمع البحث من أعضاء الهيئة التعليمية في كليات ومعاهد جامعة تشرين، من يمتلكون خبرة في التدريس على الأقل سنتين، وقد تم سحب عينة طبقية حيث تم تقسيم المجتمع المدروس إلى طبقات ممثلة بقطاعات الجامعة، ومن ثم تم اختيار عينات عشوائية من كل قطاع حسب الكليات التي يشملها بحيث يصل حجم العينة 490 عضو هيئة تعليمية، أي بنسبة (25%) من مجتمع الدراسة. وفق قطاعات الجامعة التالية:

-**قطاع العلوم الطبية والتربية الرياضية:** ويشمل كلية الطب البشري، وكلية الصيدلة، وكلية طب الأسنان، وكلية التمريض، وكلية التربية الرياضية.

-**قطاع العلوم الأساسية والإنسانية:** ويشمل كلية العلوم، وكلية الآداب /1/، وكلية الآداب /2/، وكلية التربية /1/، وكلية التربية /2/.

-**قطاع الإدارة والاقتصاد:** ويشمل كلية الاقتصاد /1/، وكلية الاقتصاد /2/.

-**قطاع المعاهد العليا:** ويشمل المعهد العالي لبحوث البيئة، والمعهد العالي للبحوث البحرية، والمعهد العالي للغات.

-**قطاع الهندسات:** ويشمل كلية الهندسة الميكانيكية والكهرباء، وكلية الهندسة المعمارية، ,كلية الهندسة المدنية، ,كلية الهندسة الزراعية، ,كلية هندسة الاتصالات والتكنولوجيا، وكلية الهندسة التقنية.

الأدوات البحثية:

تضمنت الاستبانة جزأين، **الجزء الأول** يتضمن معلومات ديموغرافية خاصة بموضوع البحث وهي: الاسم (اختياري)، والعمر، والجنس، والكلية، والاختصاص، والشهادة الأخيرة الحاصل عليها، والمرتبة العلمية الحالية، وحضور ورشات العمل فيما يتعلق بموضوع الجودة، وعدد الورشات التي حضرها، وعناوين الورشات. أما **الجزء الثاني** فقد تضمن المحاور ذات العلاقة المباشرة بالعملية التعليمية، وقد تم صياغة الفقرات بشكل صعوبات تعيق تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعة، وقد تم تقسيمها إلى سبعة محاور بحيث يتضمن كل محور منها على مجموعة من صعوبات وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (1) توزع عدد الفقرات ضمن كل محور في الاستبيان

المحور	عدد الفقرات (الصعوبات)
أعضاء الهيئة التدريسية	13
البرامج الأكاديمية	9
طرائق التدريس ومصادر التعلم	8
الكتاب الجامعي	4
البحث العلمي	6
التقويم	9
الأخلاقيات الجامعية	10
المجموع	59

وحددت درجة الإجابة بخمسة مستويات وفقاً لمقياس ليكرت، حيث استخدمت العبارات التالية في المقياس (موافق بشدة، موافق، لا أعلم، غير موافق، غير موافق بشدة).وتم تحليل نتائج الأداة وتفسيرها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية " SPSS " لمعالجة البيانات، والتوصل إلى المؤشرات الإحصائية لنتائج البحث.

النتائج والمناقشة:

الجدول رقم (2) توزع العينة وفقاً للصفات الديموغرافية :

الصفة		المجموع 431	
		التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	229	53.1
	أنثى	202	46.9
الشهادة	دكتوراه	339	78.7
	ماجستير	92	21.3
القطاع	الطبي والرياضي	76	17.6
	الهندسي	182	42.2
	الاقتصاد والإدارة	17	3.9
	العلوم الأساسية والإنسانية	97	22.5
	المعاهد العليا	59	13.7
المرتبة العلمية	قائم بالأعمال	93	21.6
	مدرس متمرن	36	8.4
	مدرس	80	18.6
	استاذ مساعد	93	21.6
	استاذ	129	29.9

يظهر الجدول (2) توزع عينة البحث وفقاً للصفات الديموغرافية، بالنسبة للجنس كانت النسبة متقاربة حيث تمثلت بـ 53.1 % من الذكور، و 46.9% من إناث. أما فيما يتعلق بالشهادة التي يمتلكها أفراد العينة فتمثلت نسبة الحاصلين على شهادة الدكتوراه بأكثر من ثلاثة أرباع العينة (78.7%)، في حين تمثلت نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير بـ21.3%. وقد توزعت العينة وفقاً للقطاع الذي ينتمي إليه أفراد العينة بالشكل التالي: كانت النسبة الأكبر للمشاركين في البحث متمثلة بالقطاع الهندسي بنسبة 42.2%، وأقلها تمثلت بالقطاع الاقتصادي والإداري بنسبة فقط 3.9% وذلك بسبب اعتبار كليتي الاقتصاد الأولى والثانية كقطاع مستقل. أما فيما يتعلق بتوزيع العينة وفقاً للمرتبة العلمية فكانت نسبة أعضاء الهيئة التدريسية متمثلة بمنصب الأستاذ تمثل أكثر من ربع العينة بقليل (29.9%)، وأقلها منصب المدرس المتمرن وتمثلت بـ .8.4% من مجموع العينة، قد يعود السبب إلى اكتساب الخبرة في مجال التعليم من قبل أعضاء الهيئة التدريسية بمنصب الأستاذ فكانت معظم بنود الاستبيان من السهولة الإجابة عليها في حين أن حداثة المدرس المتمرن في التدريس قد يكون عائقاً في قدرته على الإجابة بدقة على الاستبيان والمشاركة بالدراسة.

الجدول رقم (3) توزع أفراد العينة وفقاً لحضور ورشات عمل في مجال الجودة

البند	الإجابة	المجموع 431	
		التكرار	النسبة%
حضور ورشات العمل	نعم	155	36
	لا	276	64
عدد الورشات	من دورة واحدة إلى 3دورات	140	32.5
	من 4 دورات إلى 6دورات	12	2.9
	من 7 دورات فأكثر	3	0.6

يظهر الجدول (3) توزع أفراد العينة وفقاً لحضورهم ورشات عمل في مجال الجودة، فقد أشار 36.3% فقط من أعضاء الهيئة التعليمية إلى حضورهم لورشات عمل في مجال الجودة، حيث توزعت النسبة العظمى منها (32.8%) بحضور من ورشة واحدة إلى 3 ورشات عمل فقط، بالناحية الأخرى يظهر الجدول أن أكثر من نصف أعضاء الهيئة التعليمية (63.8%) لم يحضروا أية ورشة عمل في مجال الجودة، مما يدل على ضعف المعرفة بمفهوم الجودة وأهميته في العملية التعليمية.

لتحليل نتائج الدراسة التي تجيب على تحديد صعوبات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ولتحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى (5−1= 4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4÷5=0.80) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (4) توزع درجات الموافقة وفق المتوسط الحسابي

درجة الموافقة	المتوسط الحسابي
غير موافق بشدة	من 1 إلى أقل من 1،80
غير موافق	من 1،80 إلى أقل من 2،60
لا أعلم	من 2،60 إلى أقل من 3،40
موافق	من 3،40 إلى اقل من 4،20
موافق بشدة	من 4،20 إلى 5

وتم عرض تحليل النتائج وتفسيرها ومناقشتها على النحو التالي:

طريقة الاختبار للفرضيات:

عدم وجود صعوبات تعيق تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في كليات جامعة تشرين ومعاهدها العليا.

لاختبار الفرضية الأولى قمنا باختبار كل محور من محاور الدراسة على حدة حيث اعتبرنا أن فرضية العدم $H_0 : \bar{y} = 3$ تدل على أنه لا يوجد صعوبات تعيق تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي الخاصة بالمحور المدروس وفقاً لإجابات أعضاء الهيئة التعليمية، باعتبار أن الرقم (3) يدل على الخيار (حيادي) في مقابل ذلك كانت الفرضية البديلة $H_1 : \bar{y} > 3$ تدل على وجود صعوبات حقيقية تعيق تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في كليات جامعة تشرين ومعاهدها العليا وفقاً لآراء أعضاء الهيئة التعليمية. وهذا تم الحصول عليه من الإجابات التي تركزت في الخيارين (4،5) أي (موافق وموافق بشدة). من أجل ذلك قمنا بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار (T– test) المحسوبة لكل سؤال ضمن المحور المدروس ثم للمحور المدروس ككل، ومقارنة القيم المحسوبة مع القيمة الجدولية (Z) عند مستوى دلالة 0.05 والبالغة 1.64 فإذا كانت القيمة المحسوبة (T) أصغر من القيمة الجدولية نقبل فرضية العدم والعكس بالعكس.

الفرضية الفرعية الأولى: عدم وجود صعوبات تعيق عملية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي الخاصة بأعضاء الهيئة التدريسية.

الجدول رقم (5) صعوبات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على مستوى محور أعضاء الهيئة التدريسية

الفرضيات الجزئية الخاصة بالصعوبات H_0	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	النتيجة
لا يوجد غياب للبرامج التدريبية لتطوير مهارات أعضاء الهيئة تدريسية.	4	1.13	18.37	رفض
لا يوجد تقصير في تأمين إجازات التفرغ العلمي.	3.84	1.02	17.10	رفض
لا يوجد غياب للمكافآت التشجيعية للمبدعين في التدريس والبحث.	3.82	1.1	15.48	رفض
لا تعاني المؤسسة من نقص في عدد أعضاء هيئة تدريسية المؤهلين والمتفرغين.	3.78	1.15	14.08	رفض
لا يوجد غياب للجان المهنية المختصة عند اختيار أعضاء هيئة التدريس.	3.68	1.04	13.57	رفض

لا يوجد غياب للتدقيق الدوري حول مدى كفاءة أعضاء هيئة التدريس ومواصفاتهم.	3.65	1.17	11.53	رفض
لا يوجد غياب للتقارير الرسمية حول نتائج تقويم الأداء.	3.63	1.16	11.28	رفض
لا يوجد غياب المعايير عند اختيار عضو هيئة التدريس.	3.59	1.14	10.74	رفض
لا تعاني المؤسسة من غياب أدوات لتقويم الأداء.	3.54	2.31	4.85	رفض
لا يوجد غياب المعايير لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس.	3.39	2.73	2.97	رفض
لا يتم تجاهل إجراء تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس إطلاقا.	3.18	1.34	2.79	رفض
لا تفتقر المؤسسة للإحصاءات حول أعداد المدرسين ،ومؤهلاتهم الأكاديمية.	3.07	1.26	1.15	مقبول
لا يتم تجاهل الدرجات العلمية عند توزيع ساعات التدريس.	2.89	1.37	−1.67	مقبول
المتوسط العام	3.54	0.51	22.28	رفض

يظهر الجدول رقم (5) أن المتوسطات الحسابية لمعايير هذا المحور قد تراوحت بين (4) و (2.89) وأن درجة الموافقة على وجود صعوبات تعيق تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي على مستوى محور أعضاء الهيئة التدريسية كانت تخص تسع صعوبات وهي: غياب البرامج التدريبية لتطوير مهارات أعضاء الهيئة التدريسية، عدم تأمين إجازات التفرغ العلمي لأعضاء هيئة التدريس، وغياب المكافآت التشجيعية للمبدعين في مجال التدريس والبحث العلمي المتميز، وعدم كفاية عدد أعضاء هيئة التدريس المؤهلين والمتفرغين للعمل في المؤسسة، و غياب اللجان المهنية المختصة عند اختيار أعضاء هيئة التدريس، وغياب التدقيق الدوري حول مدى كفاءة أعضاء هيئة التدريس ومواصفاتهم، وغياب التقارير الرسمية حول نتائج التقويم في حال تم تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس، وغياب المعايير عند اختيار عضو هيئة التدريس، وغياب المعايير عند اختيار عضو هيئة التدريس. حيث تم رفض الفرضيات الجزئية الخاصة بهذه المعايير باعتبارها تشكل صعوبات حقيقية موجودة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التعليمية. كما أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لوجود صعوبات خاصة بأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة قد بلغ 3.54 بانحراف معياري قدره 0.51، ولاختبار الفرضية الفرعية الأولى كانت قيمة (T) المحسوبة تساوي 22.28 وهي أكبر من قيمة 1.64 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود صعوبات تعيق تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على مستوى أعضاء الهيئة التدريسية. وقد يعزى ذلك لعدم توفر الاهتمام الكافي من قبل الإدارات في كليات ومعاهد الجامعة في مجال تدريب الكوادر البشرية على الرغم من الأثر الايجابي للتدريب على الكوادر في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في التعليم الجامعي. إضافة إلى أن برامج التحسين المستمر في الجودة تستدعي تغييراً في ثقافة وطرق العمل في المؤسسة التعليمية وهذا يؤدي إلى وجود مسؤوليات جديدة وحديثة يتخوف العاملون في المؤسسة من تحملها والالتزام بها. إضافة إلى عدم إلمام أعضاء الهيئة التدريسية للمعرفة الكافية حول مفهومي الجودة والاعتماد الأكاديمي وذلك بسبب عدم الاهتمام من قبل الإدارة العليا ووحدات الجودة بنشر ثقافة الجودة والاعتماد بشكل مثمر، إلا أن السبب قد يكون: كثرة الأعباء الأكاديمية على عضو هيئة التدريس، مع قلة توافر حوافز كافية لأعضاء هيئة التدريس والذي بدوره يشعر عضو هيئة التدريس بالإحباط فلا يعود منتجاً، مما يؤدي إلى خموله وعزوفه عن الإبداع والتميز في مجال عمله وتخصصه.

الجدول رقم (6) صعوبات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على مستوى محور البرامج الأكاديمية

الفرضيات الجزئية الخاصة بالصعوبات H_0	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	النتيجة
لا تفتقر المؤسسة للأدلة اللازمة حول إجراءات القبول/الانسحاب.	3.84	1.06	16.45	رفض
لا يوجد غياب لاستيضاح مدى ملائمة البرامج لاحتياجات المجتمع، وسوق العمل، ومتطلبات التنمية المعرفية.	3.71	1.12	13.16	رفض
لا يوجد غياب للدراسات حول مدى ارتباط البرامج الدراسية والمقررات مع رؤية ورسالة وأهداف المؤسسة.	3.63	1.11	11.78	رفض
لا يوجد غياب حول استيضاح مدى ملائمة البرامج لمتطلبات إعداد الخريج.	3.29	1.26	4.78	رفض
لا تعاني المؤسسة من عدم توفر الملفات متكاملة لكل مقرر.	3.25	1.32	3.93	رفض
لا تتجاهل المؤسسة التأكد من وضوح الأدوار لكل من(الأقسام، مجالس الأقسام، الكليات، اللجان).	2.9	1.21	-1.72	قبول
لا يوجد غياب للمناهج الدراسية المواكبة لتطورات العصر.	2.87	1.21	-2.23	قبول
لا توجد معاناة من عدم توفر الخطة التفصيلية للبرنامج الدراسي.	2.65	1.2	-6.06	قبول
لا يوجد تقصير في توفير الإحصاءات عن أعداد الخريجين في العام الدراسي وتقديراتهم وعدد الطلبة المسجلين في البرنامج.	2.43	1.1	-10.76	قبول
المتوسط العام	3.18	0.58	6.3	رفض

يظهر الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية لمعايير هذا المحور قد تراوحت بين(2.43) و(3.84) وأن درجة الموافقة على وجود صعوبات تعيق تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي على مستوى محور البرامج الأكاديمية كانت تخص خمس صعوبات وهي: عدم توفر الكتيبات والأدلة اللازمة التي تعرض بوضوح اللوائح التي تحكم البرامج التعليمية وإجراءات القبول والانسحاب، وغياب استيضاح مدى ملائم البرامج لاحتياجات المجتمع وسوق العمل ومتطلبات التنمية المعرفية، وغياب دراسة مدى ارتباط البرامج الدراسية والمقررات مع رؤية ورسالة وأهداف المؤسسة وحاجات الطلبة والمجتمع وتنميتها لشخصية الطلبة، غياب استيضاح مدى ملائمة البرامج لمتطلبات إعداد الخريج، وعدم امتلاك المؤسسة لملفات متكاملة لكل مقرر. حيث تم رفض الفرضيات الجزئية الخاصة بهذه المعايير باعتبارها تشكل صعوبات حقيقية موجودة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التعليمية. كما أظهرت النتائج المتوسط الحسابي العام قد بلغ 3.18 بانحراف معياري قدره 0.58، ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية كانت قيمة (T) المحسوبة تساوي 6.3 وهي أكبر من قيمة 1.64 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود صعوبات تعيق تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي الخاصة بالبرامج الأكاديمية. قد يعود ذلك إلى غياب التواصل الجدي مع سوق العمل للتعرف على احتياجاته ومتطلباته والتي من شأنها تساهم في تطوير المناهج الأكاديمية مما ينعكس سلباً على تأمين حاجات المستفيدين من الجامعة. وكذلك قد يعود السبب إلى عدم ملائمة الأوضاع الأكاديمية

والإدارية والمالية السائدة بالمؤسسات التعليمية لتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وذلك على مستوى: فلسفة التعليم الحالية وأهدافه وأنماط التعليم من أداء أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وأدوات العملية التعليمية.

الجدول رقم (7) صعوبات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مجال طرائق التدريس ومصادر التعلم

الفرضيات الجزئية الخاصة بالصعوبات H_0	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	النتيجة
لا يوجد غياب للتدريب على استخدام طرائق التدريس ومصادر التعلم.	3.9	1.05	17.79	رفض
لا يوجد غياب للأبحاث التقويمية عن طرائق تدريس الطلبة.	3.78	1.1	14.72	رفض
لا تفتقر المؤسسة للمكتبات الحديثة.	3.56	1.22	9.53	رفض
لا يوجد غياب للضوابط الأخلاقية لاستخدام مراكز مصادر التعلم(الحاسوب، الانترنت، البريد الالكتروني،...).	3.54	1.12	10.01	رفض
لا يوجد تقصير من قبل المؤسسة في تحديّث وتنويع الأجهزة والأدوات بما يتماشى مع متطلبات كل مجال معرفي.	3.32	1.13	5.88	رفض
لا تفتقر المؤسسة للكفاءات العلمية والفنية العاملة في المخابر والورش.	3.26	1.24	4.35	رفض
لا تفتقر المؤسسة للمخابر والورش الفنية الملبية لاحتياجات الدروس العملية والأبحاث العلمية	3.21	1.31	3.33	رفض
لا تفتقر المؤسسة للقاعات الدراسية، والبيئة التعليمية المناسبة.	3.14	1.33	2.19	رفض
المتوسط العام	3.46	0.56	17.33	رفض

يظهر الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية لمعايير هذا المحور قد تراوحت بين(3،14) و(3،90) وأن درجة الموافقة على وجود صعوبات تعيق تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي على مستوى محور طرائق التدريس ومصادر التعلم كانت تخص ثماني صعوبات وهي: غياب التدريب المناسب لتنمية وتطوير مهارات وقدرات أعضاء هيئة التدريس على استخدام طرائق التدريس ومصادر التعلم، و غياب الأبحاث التقويمية عن الطرائق المستخدمة في تدريس الطلبة. وعدم توفر المكتبات الحديثة بما يحقق الوفاء بحاجات طلابها وهيئة التدريس فيها نوعاً وكماً، و غياب الضوابط الأخلاقية لاستخدام مراكز مصادر التعلم (الحاسوب، الانترنت، البريد الالكتروني، المحادثة... وغيرها)، وعدم تحديث وتنويع الأجهزة والأدوات بما يتماشى مع متطلبات كل مجال معرفي، وعدم توفر الكفاءات العلمية والفنية العاملة في المخابر والورش، وعدم توفر المخابر والورش الفنية الملبية لاحتياجات الدروس العلمية والأبحاث العلمية، و عدم توفر القاعات الدراسية والبيئة التعليمية المناسبة. حيث تم رفض الفرضيات الجزئية الخاصة بهذه المعايير باعتبارها تشكل صعوبات حقيقية موجودة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التعليمية. كما أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام قد بلغ 3.46 بانحراف معياري قدره 0.56. ولاختبار الفرضية الفرعية الثالثة كانت قيمة (T) المحسوبة تساوي 17.33 وهي اكبر من قيمة 1.64 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية التي تؤكد على وجود

صعوبات تعيق تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على مستوى طرائق التدريس ومصادر التعلم. قد يعزى ذلك إلى وجود مشكلات ترتبط بالمدرسين وإعدادهم وتدريبهم على استخدام التقنيات وطرق التدريس الحديثة و استمرار غالبية المؤسسات التعليمية في استخدام طرق التعليم التقليدية كالتركيز على الحفظ والتلقين، وإغفال استخدام التعلم الذاتي والمهارات العقلية العليا مثل: التفكير التحليلي، وحل المشكلات، والإبداع، والابتكار، ومهارات البحث.

الجدول (8) صعوبات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مجال الكتاب الجامعي

الفرضيات الجزئية الخاصة بالصعوبات H_0	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	النتيجة
لا يوجد غياب للتصميم الجيد للكتاب الجامعي.	3.82	1.17	14.55	رفض
لا تتجاهل المؤسسة التأكد من محتوى الكتاب الجامعي.	3.84	1.17	14.91	رفض
لا يعاني الكتاب الجامعي من التميز في أسلوب عرض المعلومة، و حداثة بالمراجع،...الخ.	3.35	1.18	6.16	رفض
لا يوجد غياب لتناسب محتوى الكتاب مع عدد الساعات المقررة .	3.05	1.26	0.82	قبول
لا تعاني المؤسسة من غياب للجان متخصصة في تنقيح الكتاب الجامعي.	3.04	1.22	0.68	قبول
المتوسط العام	3.35	0.69	10.42	رفض

يوضح الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية لمعايير هذا المحور تتراوح بين (3،04) و(3،82) وأن درجة الموافقة على وجود صعوبات تعيق تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي على مستوى محور الكتاب الجامعي كانت تخص ثلاث صعوبات وهي: غياب التصميم الجيد للكتاب الجامعي من حيث الشكل، الطباعة، الورق، الرسوم والأشكال وغيرها. وكذلك عدم تأكد المؤسسة من محتوى الكتاب الجامعي (صحيح، ودقيق، وحديث...الخ)، وعدم تميز الكتاب الجامعي من حيث اسلوبه في عرض المعلومة، وحداثة المراجع. حيث تم رفض الفرضيات الجزئية الخاصة بهذه المعايير باعتبارها تشكل صعوبات حقيقية موجودة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التعليمية. كما أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لوجود صعوبات تعيق تطبيق معايير الجودة الخاصة بالكتاب الجامعي قد بلغ 3.35 بانحراف معياري قدره 0.69. ولاختبار الفرضية الفرعية الرابعة كانت قيمة (T) المحسوبة تساوي 10.42 وهي أكبر من قيمة 1.64 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود صعوبات تعيق تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على مستوى الكتاب الجامعي. وهذا قد يعزى إلى غياب العمل الجاد من قِبل أعضاء الهيئة التعليمية أنفسهم في تأليف الكتب الجامعية وفقاً لمعايير جودة الكتاب الجامعي حتى اللجان المشكلة في عملية التدقيق الفعّال للكتاب الجامعي، مما يؤثر سلباً على نوعية الخدمة المقدمة للطلبة والتي لا تتناسب مع مستوى توقعاتهم حول جودة الكتاب الجامعي.

الجدول (9) صعوبات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مجال البحث العلمي

الفرضيات الجزئية الخاصة بالصعوبات H_0	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	النتيجة
لا يوجد تقصير في توفير الفرص لحضور المؤتمرات والندوات العلمية	3.91	2.63	7.18	رفض
لا يوجد تقصير في توفر بيئة داعمة للبحث والنشر والتطوير.	3.58	1.2	10.03	رفض
لا يوجد تقصير في التشجيع على المساهمة في الأبحاث التطبيقية.	3.33	1.27	5.39	رفض
لا يوجد تقصير في التشجيع على تنفيذ البحوث المتصلة بحاجات المجتمع وسوق العمل.	3.14	1.39	2.09	رفض
لا يوجد تقصير في إصدار المجلات المحكمة ونشر المؤلفات العلمية.	3.02	1.29	0.32	قبول
لا تفتقر المؤسسة لوحدة تتولى وضع خطة للبحث العلمي وإدارة شؤونه.	2.93	1.26	−1.15	قبول
المتوسط العام	3.32	0.81	8.28	رفض

يوضح الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية لمعايير هذا المحور تتراوح بين (2،93) و(3،91) وأن درجة الموافقة على وجود صعوبات تعيق تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي على مستوى محور البحث العلمي كانت تخص أربع صعوبات وهي: عدم توفير الفرص لمساهمة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل العلمية. وعدم توفر بيئة داعمة للبحث والنشر والتطوير، وعدم التشجيع على القيام بالأبحاث التطبيقية، وعدم التشجيع على تنفيذ البحوث المتصلة بحاجات المجتمع وسوق العمل. حيث تم رفض الفرضيات الجزئية الخاصة بهذه المعايير باعتبارها تشكل صعوبات حقيقية موجودة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التعليمية. كما أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام قد بلغ 3.32 بانحراف معياري قدره 0.81، ولاختبار الفرضية الفرعية الخامسة كانت قيمة (T) المحسوبة تساوي 8.28 وهي أكبر من قيمة 1.64 لذلك نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود صعوبات تعيق تطبيق معايير الجودة على مستوى البحث العلمي. قد يعود السبب لذلك إلى وجود عقبات مادية تتمثل في ضعف المخصّصات المالية التي تقرر كميزانيات للبحث العلمي، وكذلك قد يعود السبب إلى ضعف ملائمة سياسات التحفيز والتشجيع في مجال البحث العلمي، وضعف الميزانيات المرصودة له، وضعف السياسات المتبعة في تمويله. علماً أن البحث العلمي في الجامعة يجب أن يوَظف لتطوير المنتج الجامعي الذي يخدم المجتمع ويرفع من جودة العملية التعليمية وعائدها بالنسبة لتطوير الجامعة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

الجدول (10) صعوبات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مجال التقويم

الفرضيات الجزئية الخاصة بالصعوبات H_0	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	النتيجة
لا يوجد غياب لآلية تقويم الخريجين بعد التخرج.	3.89	1.07	17.27	رفض
لا تتجاهل المؤسسة إجراء دراسات تقويمية لتحديد وتحليل المشكلات التي تعوق تنفيذ البرنامج.	3.48	1.19	8.37	رفض
لا يوجد غياب لعمليات التقويم الذاتي لكل مجالات المؤسسة.	3.4	1.05	7.91	رفض

لا يوجد تقصير في اعتماد المؤسسة على أساليب فعالة للتقويم المستمر.	3.29	1.14	5.28	رفض
لا يوجد تجاهل لفحص مدى ارتباط نماذج الأسئلة بالأهداف التعليمية للمؤسسة، وتمثيلها لمحتوى الكتاب.	3.25	1.18	4.40	رفض
لا يوجد غياب للنظم الحديثة حول التقويم ورصد النتائج.	3.25	1.2	4.33	رفض
لا يوجد تقصير في توفير البيانات الإحصائية لمختلف البرامج.	3	1.21	0.00	قبول
لا يوجد تقصير في استخدام المؤسسة لاسلوب تقويم أعضاء هيئة التدريس من قبل الطلبة.	2.81	1.24	−3.18	قبول
لا يوجد غياب للأنظمة واللوائح المتعلقة بتنظيم الامتحانات واعتماد نتائجها.	2.38	1.03	−12.50	قبول
المتوسط العام	3.19	0.56	7.21	رفض

يظهر الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية لهذا المحور تتراوح بين (2،38) و(3،89) وأن درجة الموافقة على وجود صعوبات تعيق تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي على مستوى محور التقويم كانت تخص ست صعوبات وهي: غياب الآلية لتقويم الخريجين ومدى نجاحهم في مجالات العمل بعد التخرج ، وعدم اعتماد المؤسسة على الدراسات التقويمية لتحديد وتحليل المشكلات التي تعوق تنفيذ البرنامج واقتراح الحلول، وغياب عمليات التقويم الذاتي لكل مجالات ومرافق المؤسسة، وعدم اعتماد المؤسسة على أساليب فعالة للتقويم المستمر، عدم فحص مدى ارتباط نماذج الأسئلة بالأهداف التعليمية للمؤسسة، وتمثيلها لمحتوى الكتاب، وغياب النظم الحديثة حول التقويم ورصد النتائج. حيث تم رفض الفرضيات الجزئية الخاصة بهذه المعايير باعتبارها تشكل صعوبات حقيقية موجودة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التعليمية. كما أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام قد بلغ 3.19 بانحراف معياري قدره 0.56. ولاختبار الفرضية الفرعية السادسة كانت قيمة (T) المحسوبة تساوي 7.21 وهي أكبر من قيمة 1.64 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود صعوبات تعيق تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على مستوى التقويم. وقد تعزى هذه النتائج إلى عدم وجود أسس أو معايير لقياس الجودة تشمل المخرجات والمدخلات التعليمية، وعدم إعطاء أهمية كافية لعملية قياس وتقويم الأداء. وكذلك قد يكون هناك غياب المعرفة بالتقويم الذاتي وغياب الكفاءة في الأداء في مجال الجودة. إضافة إلى ذلك قد يكون هناك استخدام لمجموعة من المقاييس في تقويم كفاءة الخدمات التعليمية في مختلف الكليات والمعاهد،إلا أنه بشكل ضعيف.

جدول (11) صعوبات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مجال الأخلاقيات الجامعية

الفرضيات الجزئية الخاصة بالصعوبات H_0	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	النتيجة
لا يوجد غياب نظاما يكفل تكافؤ الفرص والعدالة في التعيين أو الاختبار أو المنح أو الحوافز	3.72	1.12	13.35	رفض

لا يوجد غياب الشفافية في التعاملات الإدارية والمالية في المؤسسة.	3.67	1.08	12.88	رفض
لا يوجد غياب نظام للثواب والعقاب معتمد على معايير معينة.	3.61	1.11	11.41	رفض
لا يوجد تجاهل للحرية الأكاديمية وحرية التعبير عن الآراء لأعضاء هيئة التدريس من قبل المؤسسة.	3.33	1.19	5.76	رفض
لا يوجد تجاهل من قبل المؤسسة في التأكيد على الأبعاد الأخلاقية في جميع نظم التقويم.	3.17	1.09	3.24	رفض
لا تعاني المؤسسة من عدم توفر ميثاق أخلاقي عام.	3.16	1.16	2.86	رفض
لا يوجد تجاهل من قبل المؤسسة في التأكيد على الأبعاد الأخلاقية في المقررات الدراسية.	3.16	1.16	2.86	رفض
لا يوجد تجاهل من قبل المؤسسة من مراعاة الخطط البحثية للأخلاقيات العلمية.	3.09	1.17	1.60	قبول
لا يوجد غياب الضوابط الأخلاقية عند استخدام التقنيات الحديثة.	2.93	1.11	−1.31	قبول
المتوسط العام	3.27	0.75	7.35	رفض

يوضح الجدول (11) أن المتوسطات الحسابية لهذا المحور تتراوح بين (2،84) و(3،72) وأن درجة الموافقة على وجود صعوبات تعيق تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي على مستوى محور الأخلاقيات الجامعية كانت تخص سبع صعوبات وهي: غياب نظاما يكفل تكافؤ الفرص والعدالة في التعيين أو الاختبار أو المنح أو الحوافز، غياب الشفافية في التعاملات الإدارية والمالية في المؤسسة، غياب نظام للثواب والعقاب معتمد على معايير معينة، عدم ضمان المؤسسة للحرية الأكاديمية وحرية التعبير عن الآراء لأعضاء هيئة التدريس، عدم التأكيد على الأبعاد الأخلاقية في جميع نظم التقويم، عدم توفر ميثاق أخلاقي عام للمؤسسة، عدم التأكيد على الأبعاد الأخلاقية في المقررات الدراسية. حيث تم رفض الفرضيات الجزئية الخاصة بهذه المعايير باعتبارها تشكل صعوبات حقيقية موجودة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التعليمية. كما أظهرت النتائج ان المتوسط الحسابي العام قد بلغ 3.27 بانحراف معياري قدره 0.75. ولاختبار الفرضية الفرعية السابعة كانت قيمة (T) المحسوبة تساوي 7.35 وهي أكبر من قيمة 1.64 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود صعوبات على مستوى الأخلاقيات الجامعية.

الاستنتاجات والتوصيات:

تمثلت أهم الصعوبات التي تعيق تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي مختلف المحاور وفق ما يلي:

1 محور أعضاء الهيئة التدريسية: عدم توفير البرامج التدريبية المتعلقة بموضوع التطوير المهاري في مجال التدريس مثل اختيار طرائق التدريس والوسائل التعليمية المناسبة للمحتوى نتيجة عدم اهتمام الإدارات في مثل هذا النوع من الدورات التدريبية، غياب التحفيز بالنسبة لأعضاء الهيئة التدريسية المتميزين في مجال التدريس أو حتى البحث العلمي. أكثر من ذلك، غياب التدقيق الدوري الفصلي أو حتى السنوي حول مدى كفاءة أعضاء هيئة التدريسية في العملية التعليمية والتي تشير إلى الأعضاء الأكفاء في عملية التدريس والبحث العلمي ومدى تميزهم عن أقرانهم غير

المهتمين بتطوير قدراتهم التعليمية، مع غياب التقارير الرسمية حول نتائج التقويم في حال تم تقويم كفاءة أعضاء هيئة التدريس.

2 -محور البرامج الأكاديمية: غياب الدراسات التحليلية لمدى ملائمة البرامج لاحتياجات المجتمع وسوق العمل ومتطلبات التنمية المعرفية، وارتباط البرامج الدراسية والمقررات مع رؤية ورسالة وأهداف المؤسسة وحاجات الطلبة والمجتمع وتنميتها لشخصية الطلبة، وعدم امتلاك المؤسسة لملفات متكاملة لكل مقرر. وعدم توفر الكتيبات والأدلة اللازمة التي تعرض بوضوح اللوائح التي تحكم البرامج التعليمية وإجراءات القبول والانسحاب.

3 -محور طرائق التدريس ومصادر التعلم: غياب التدريب المناسب لتنمية وتطوير مهارات وقدرات أعضاء هيئة التدريس على استخدام طرائق التدريس ومصادر التعلم، و غياب الأبحاث التقويمية عن الطرائق المستخدمة في تدريس الطلبة. و عدم توفر المكتبات الحديثة بما يحقق الوفاء بحاجات طلابها وهيئة التدريس فيها نوعاً وكماً، وعدم توفر القاعات الدراسية والبيئة التعليمية المناسبة.

4 -محور الكتاب الجامعي: الافتقاد إلى التصميم الجيد للكتاب الجامعي، وغياب التدقيق الفعال من قبل اللجان المتخصصة المشكلة للقيام بمهام التدقيق والتنقيح للكتاب الجامعي.

5 -محور البحث العلمي : غياب فرص المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل العلمية . الافتقاد إلى الأبحاث المتعلقة بدراسة احتياجات المجتمع وسوق العمل.

6 بينت النتائج أن أهم الصعوبات على مستوى محور التقويم تمثلت بغياب نظام المتابعة لأداء الخريجين، عدم إتباع نظام التقويم الذاتي في مختلف الكليات والمعاهد، غياب الدراسات التحليلية لمدى الارتباط بين الأسئلة الامتحانية والمخرجات المستهدفة في المؤسسات التعليمية.

7 -محور الأخلاقيات الجامعية: غياب العدالة في التعيين أو المنح أو الحوافز، غياب الشفافية في التعاملات الإدارية والمالية في المؤسسة، عدم التأكيد على الأبعاد الأخلاقية في المقررات الدراسية.

التوصيات:

1 -بالنسبة لمحور أعضاء الهيئة التدريسية:

1 -1 - إجراء دورات تدريبية لأعضاء الهيئة التعليمية.

2 -1 - توفير المكافآت التشجيعية للمبدعين في مجال التدريس والبحث العلمي.

2 -1 - إجراء تقييم لأداء أعضاء الهيئة التدريسية من خلال استخدام استمارة تقييم الأداء واستبيان أراء الطلبة بأداء أعضاء الهيئة التدريسية.

4-1- إيجاد حلول مبتكرة لمعالجة التوسع الكمي لإعداد الطلبة مثل التوجه نحو التعليم الالكتروني والافتراضي.

2- بالنسبة لمحور البرامج الأكاديمية:

1 -2 - تشكيل لجان في مختلف كليات والمعاهد العليا للجامعة من شانها تصميم الأدلة المتضمنة لمختلف القوانين الحاكمة للبرامج والقبول والتحويل...الخ.

2 -2 - إجراء دراسات تحليلية لمختلف البرامج الأكاديمية في الجامعة وتحديد احتياجات المجتمع من خلال توزيع استبيانات إلى أرباب العمل لمختلف القطاعات والعمل علة تطوير المناهج بما يتناسب مع تلك الاحتياجات.

3 بالنسبة لمحور طرائق التدريس ومصادر التعلم:

3 1 - إجراء دورات تدريبية لجميع أعضاء الهيئة التدريسية حول استخدام مصادر التعلم.

3-2- التشجيع على إجراء البحوث التقويمية للعملية التعليمية.

3 3 - تحديث للمكتبات من حيث النوعية والكمية.

4 - بالنسبة لمحور الكتاب الجامعي:

4 1 - اعتماد معايير دقيقة لتصميم الكتاب الجامعي في مجلس الجامعة وإلزام اللجان العلمية بها ومتابعة تطبيقها.

5 - بالنسبة لمحور البحث العلمي:

5 1 - تحفيز أعضاء الهيئة التدريسية على إجراء البحوث العلمية من خلال الابتعاد عن الإجراءات الروتينية التي تؤخر تطبيق البحث ونشره وكذلك توفير الحوافز المادية والمعنوية.

5 2 - التشجيع على حضور المؤتمرات والندوات العلمية والورش العملية من خلال نشر الإعلانات في مختلف الوسائل (موقع الجامعة، لوحات إعلانية...الخ.).

6 - بالنسبة لمحور التقويم:

6 1 - تقويم أداء الخريجين في سوق العمل من خلال توزيع استبيانات لأرباب العمل، والاستفادة منها في تقويم آراء الخريجين حول مدى الاستفادة من المناهج المعتمدة في الجامعة.

6 2 - إجراء تقويم مؤسسي ذاتي بصفة دورية لتحديد نقاط الضعف والتغلب عليها.

المراجع

1. أحمد إبراهيم. *الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسين* ، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر-الإسكندرية، 2008،9.
2. Quality Assurance Standards for Higher Education.Mutah University, 2009,13.
3. UNESCO: http://portal.unesco.org/education,2000, 20.
4. أبو دقة،سناء؛ عرفة، لبيب. *الاعتماد وضمان الجودة لبرامج إعداد المعلم "تجارب عربية وعالمية*،غزة- فلسطين، 2007، 14.
5. الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي. *معايير ضمان الجودة والاعتماد لبرامج التعليم العالي* ، السعودية،2009، 52.
6. بدراوي، ناديا. *دليل الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي: هيئة الاعتماد والجودة تعالج مشاكل التعليم وفق المعايير العالمية*، 2006،212.
7. حسن، عماد ال دين. *الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي في الجامعات في ضوء المعايير الدولية*،28، 2008.
8. NATIONAL QUALITY ASSURANCE AND ACCREDITATION. *The Quality Assurance and Accreditation Handbook for Higher Education in Egypt: National Quality Assurance and Accreditation Committee in Collaboration with British Consultant in Higher Education, Egypt* ,2004, 169.

9. STERIAN, J, P. *Accreditation and Qualtiy Assurance in Higher Education*. Center Europeen Pour Lenseignement Superieur in (UNESCO), Bucharest, Romania,1992, 95.

10. صائغ، عبد الرحمن. *الاعتماد الأكاديمي وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية مع إشارة خاصة للتجربة السعودية*، 2007، 35-72.

11. البكري، علاء. *تطبيق معايير الجودة و الاعتماد الأكاديمي الدولية في مؤسسات التعليم العالي في الدول الاسلامية*،2010، 398-423.

12. الهيم، عيد صقر. *آليات الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي العربي في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة*، مجلة الثقافة والتنمية،33(2)، الكويت،2013، 143-186.

13. حكمي، عبد الملك. *معوقات تحقيق الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية بجامعة الملك خالد وسبل التغلب عليها* ، 182,2012,

14. برزنجي، وليد. *تقويم برنامج إعداد الطالب/ المعلم بقسم التربية الفنية بجامعة طيبة في ضوء بعض معايير الاعتماد الأكاديمي*، 2013، 132.